

البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة

دراسة نظرية تحليلية

م.م. احمد جاسم مطرود الشبيلي
م. م. سلوان فوزي عبد العبيدي

كلية الآداب/جامعة بابل

المقدمة

إن مشكلة الجريمة من اخطر واعقدها المشاكل التي تعاني منها الكثير من المجتمعات في عالمنا المعاصر، حيث أنها أصبحت من المشاكل الشائعة والخطيرة التي تواجه هذه المجتمعات ، وقد تزايد الاهتمام بها على نطاق محلي وعالمي بسبب القلق المتزايد الذي أصبحت تثيره لدى المسؤولين الرسميين وواضعي السياسات الاجتماعية والباحثين في مختلف الميادين. وقد كانت الجريمة الشغل الشاغل للمجتمعات ومعناها لا ينحصر بحدود قانون العقوبات والقوانين الأخرى بل تتعدى إلى الخروج على القيم والمثل والأخلاق والمعايير التي أولتها الأديان السماوية بكتبتها وعلى رأسها القرآن الكريم، والجريمة بمعناها الشامل الخروج على قواعد العدل والقيم والعقل، وقد أدى الوعي بخطورة هذه المشكلة إلى انعقاد مؤتمرات علمية محلية ودولية تهدف إلى مكافحة الجريمة لغرض اتخاذ الخطوات الايجابية التي تهدف إلى الحد من اتساع هذه المشكلة وتقليل أثارها قدر المستطاع.

ونظرا لما تمثله الجريمة من خطر كبير على المجتمعات كانت الحاجة إلى دراستها ومعرفة مدى انتشارها في الآونة الأخيرة والأسباب المؤدية لها والطرق والوسائل المتخذة لمنعها أو معالجتها وإدراكا منا للخطر الذي تشكله الجريمة اخترنا هذا الموضوع من أجل التعرف على الحجم الحقيقي لهذه المشكلة وعلى دوافعها والظروف المختلفة التي دفعت إليها ومحاولة تطوير أسبابها وأثارها من خلال التوصيات من أجل أن تعتمد عليها المؤسسات المعنية والمتخصصون في شؤون الجريمة. وبالتالي فإن الجدل حول علاقة البطالة ودرها في ارتفاع معدلات الجريمة متجدد ومتواصل ولا يمكن أن نتجاهل هذه العلاقة المضطربة التي من شأنها أن تحد من تقدم المجتمع أو ربما انهياره، كذلك لا بد من أن تعطى الفرصة الكافية لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في توعية أفراد المجتمع وكيفية التصدي لهذه الظاهرة والحد من أثارها في اقل تقدير.

المبحث الأول

أولاً: مشكلة الدراسة

إن ما شهده المجتمع العراقي في السنوات القليلة الماضية من ظروف عصبية ومشكلات اجتماعية عديدة كل ذلك انعكس بدوره على واقع المجتمع مما حدا بالعديد من أبناءه إلى ارتكاب أنماط متعددة من الجريمة وبالتالي فإن تلك الشريحة الواسعة منه تمثل خطراً كبيراً يهدد المجتمع برمته، إذ أصبحت الجريمة من اكبر التحديات التي يواجهها العراق اليوم كونها استشرت وتغلغت في المجتمع واغلب مؤسساته الاجتماعية وأخذ العديد من صورها يلقي استحسان البعض ويشجع عليها، في الوقت الذي تشير فيه أغلب الدراسات إلى أن الجريمة تنتشر بين فئة الشباب أكثر من أي فئة أخرى هذه الفئة التي تعد المحرك الأساس لقوى ذلك المجتمع وإذا ما تعطل ذلك المحرك أو شابهه القصور فإن خلا ما يصيب المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب المنظومة الاجتماعية برمتها، وأحد أسباب هذا القصور أو الخلل هو البطالة التي يصاب بها المجتمع نتيجة انهيار النظام السياسي الاقتصادي أو عدم قدرتهما على النهوض بسبب انعدام التخطيط أو سوء التطبيق يؤكد المتخصصون في علم الاقتصاد والاجتماع إن ما توفر من إحصاءات عن البطالة تؤكد حقيقة انتشارها في العراق على نطاق واسع مما يؤدي إلى زيادة معدلاتها مستقبلاً بشكل مؤكد، وبسبب ذلك تزايدت الصعوبات الاقتصادية وقلت فرص العمل وخاصة عند أولئك الذين تركوا وظائفهم لأسباب مختلفة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حجم هذه الظاهرة. إن ارتفاع نسب العاطلين عن العمل دفع بعدد غير قليل منهم إلى تبني الجريمة أو ممارسة السلوك الإجرامي لاسيما بعد زوال أو ضعف تأثير التدابير والضوابط المتخذة من قبل الدولة في هذا المجال⁽¹⁾. وهذا يعني أن هناك علاقة واضحة بين البطالة وانتشارها وبين ازدياد نسب الإجرام والانحراف في أي مجتمع وفي أي وقت، والبطالة أيضاً لها دور كبير وخطير، إذ يعجز الشخص بعد أن يكون عاطلاً عن توفير ما يلزمه من حاجات ضرورية بالطرق المشروعة فيكون ذلك دافعاً لارتكاب الجريمة بسبب قلقه وتوتره وحقه على المجتمع، فانتشار البطالة في المجتمع مرض عضال، والمجتمع الذي تكثر فيه البطالة وتقل فيه فرص العمل ولاشك يدخل الخطر من أوسع أبوابه، فيرتكب

(1) رمسيس بهنام، علم الإجرام، دار المعارف، الإسكندرية، 1989، ص169.

أفراده الجريمة على اختلاف أنماطها من اعتداء وسرقة ومخدرات فينتكك المجتمع وتهضم الحقوق وقد تصل بالفرد إلى امتهان الجريمة. ولمواجهة هذه المشكلة التي أخذت تمثل خطراً أساسياً يهدد المجتمع العراقي يتوجب على الباحثين في العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أن يعملوا على تقويض حجم الظاهرة ومعرفة أسبابها والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، مع الأخذ بنظر الاعتبار ما أفرزته الدراسات السابقة في ذات الخصوص التي بينت العلاقة الطردية بين البطالة والجريمة إذ كلما ارتفعت معدلات البطالة ارتفعت معها معدلات الجريمة والعكس صحيح.

ثانياً: أهمية الدراسة

يعد علم الاجتماع الجنائي من العلوم التي احتلت مركزاً مهماً في وقتنا الحاضر والذي أخذ على عاتقه دراسة الجريمة ووصفها على أنها حصيلة لمجموعة من العوامل الفردية والاجتماعية والاقتصادية ومعرفة أسباب ارتكابها وكل ذلك يعود إلى أهمية المشكلة التي يدرسها هذا العلم ألا وهي الجريمة التي تهدد الفرد والمجتمع على حد سواء، وهذا يعني أن هنالك شريحة واسعة من أبناء المجتمع في طريقهم إلى عالم الجريمة فيحرم المجتمع من جهودهم وطاقتهم البناءة ويكونون عائقاً في مسيرته نحو الرفاه والتقدم تعدهم في عداد المجرمين. كما تنبع أهمية الدراسة من إحساس الباحث بالمشكلة التي ينوي دراستها، لذلك فإن التفكير في حل المشكلة لا يمكن أن يحدث إلا من خلال مواجهتها بصورة حقيقية⁽²⁾. إن أهمية هذه الدراسة تكاد تتضح في ظل ارتفاع معدلات الجريمة وتعدد أنماطها وصورها في المجتمع العراقي لاسيما بعد الارتفاع الملحوظ لمعدلات البطالة التي تعد أحد الأسباب الرئيسة المؤدية للانحراف والجريمة، لذا أصبح المجتمع العراقي يشهد أنماطاً وصوراً إجرامية لم تكن معروفة من ذي قبل، وبالتالي يجب لفت اهتمام المختصين في هذا المجال من أجل وضع الحلول المناسبة لمعالجتها أو التقليل من أضرارها وتحجيمها على أقل تقدير، وتنبع أهمية هذه الدراسة نظراً لتفاقم الآثار الاجتماعية لظاهرة البطالة بوصفها عامل مؤثر في فعل الجريمة من قبل الأفراد العاطلين عن العمل في المجتمع العراقي في معرفة حجم هذه المشكلة بين الشباب. وكذلك تبرز أهمية الدراسة بالنسبة للأجهزة الأمنية في كيفية التعامل معها والوقوف على آثارها، الأمر الذي يساعد في رسم الخطط الأمنية والتنموية وبرامج التوعية التي تساهم في خفض معدلات الجريمة.

ثالثاً: هدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي

1. معرفة العلاقة الضمنية بين البطالة وارتفاع معدلات الجريمة.
2. محاولة الكشف عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الجريمة.
3. محاولة تشخيص الأسباب المؤدية للبطالة ومعرفة حجمها.
4. محاولة إيجاد الحلول المناسبة التي يمكن عن طريقها مكافحة الجريمة أو الحد منها ووضع التدابير الاحترازية الممكنة للسلوكيات المنحرفة التي تنبئ بارتكاب أعمال إجرامية خطيرة.

المبحث الثاني : تحديد المصطلحات

أولاً: الجريمة (The Crime)

أصلها في اللغة العربية جرم وإجرام، وجُرم وهو الجريمة، والجارم: الجاني. والمجرم المذنب⁽³⁾. والجريمة من الناحية الاجتماعية هي فعل مرفوض سواء نص القانون صراحة على عدها جريمة أم لم ينص على ذلك⁽⁴⁾. وفي اللغة الانكليزية تستخدم كلمة (Crime) وتعني جريمة لتدل على العمل الآثم أو العيب أو الذنب⁽⁵⁾. ويبين أميل دوركهايم (Emil Durkheim) أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية ضرورية لتحقيق التطور الطبيعي لكل من الأخلاق والقانون وكذلك يرى أن الجريمة هي الفعل الذي يثير العقل الجمعي وهو ذلك الشعور الذي يشترك فيه غالبية أفراد المجتمع⁽⁶⁾. ويفسر لنا دوركهايم أيضاً أن الجريمة ظاهرة تتصل بتكوين المجتمع وطبيعة الحياة الاجتماعية التي ينشئها المجتمع ذاته، بإدانتها بعض الأنماط السلوكية بوصفها أفعالاً مخلة بمعايير وقواعد المجتمع المألوفة فيعدها جرائم، وبالتالي يصبح فاعلها مجرماً⁽⁷⁾. فهي حصيلة عوامل فردية واجتماعية، بالرغم من عدم وجود فاصل دقيق بين هذه العوامل لتداخلها معاً، كما أوضح جبريل تارد (G. Tarde) في نظريته التقليد

(1)2 عمر محمد الشيباني، منهاج البحث الاجتماعي، ط 3، مطابع دينار، ليبيا، 1989، ص 68.

(2)3 ابن منظور، لسان العرب، مادة جرم، المجلد 12، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1956، ص 91.

(1)4 بدر الدين علي، الجريمة والمجتمع، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1969، ص 10.

(2) Webster, Nithir, New International Dictionary, (U.S.A) the Lake Side Press, 1959, P.536.

(3) أميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1961، ص 160.

(4) Walter Lundin, Emile Durkheim in Pioners in Criminology, Second Edition, New York, 1977, P.385.

(Theory of Imitation) أن الجريمة تتكون تحت تأثير البيئة الاجتماعية، وأكد على أهمية التقليد والمحاكاة كسبباً مباشراً لها، فإذا شخص قتل أو سرق، إنما يقلد شخصاً آخر⁽⁸⁾.
التعريف الإجرائي للجريمة:

هي مظهر من مظاهر السلوك المنحرف يصدر من فرد مسؤول ينتمي إلى مجتمع معين ويصطدم هذا السلوك مع معايير ونظم وقوانين ذلك المجتمع مما يعرض صاحبه للعقوبة.
من الجدير بالذكر انه لا يوجد هناك تعريفاً جامعاً مانعاً للبطالة كما هو الحال بالنسبة للفقر والجريمة وغيرها من المفاهيم نظراً لاختلاف معايير تحديد هذه الظواهر ومدى تأثيرها في المجتمعات المختلفة.

ثانياً: البطالة (Unemployment)

وهي ظاهرة اجتماعية اقتصادية معقدة وجدت مع وجود الإنسان وخاصة في المجتمعات الحديثة. والبطالة لفظ يقابل العمالة ومضاد له في نفس الوقت، وهي تعني الأجير الذي فقد عمله ومصدر رزقه وتعطل عن العمل⁽⁹⁾. وتعني أيضاً عدم توفر العمل للراغبين فيه والقادرين عليه.
والبطالة في اللغة العربية مشتقة من الفعل بَطَلَ ويعني التعطل، ويقال بَطَلَ الأجير (بالتفتح) بَطِيل بَطَالَة أي تعطل فهو بطال⁽¹⁰⁾.

ثالثاً: العاطل عن العمل

والعاطل عن العمل كغيره من المفاهيم التي لا يمكن تعريفها تعريفاً جامعاً مانعاً، وقد عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل هو كل فرد قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، وبعبارة أخرى أن العاطلين عن العمل هم من في سن العمل طبقاً لما تحدده معايير المجتمع الذين ينتمون إليه أي النشطين اقتصادياً والذين يكونون ضمن الفئات التالية⁽¹¹⁾.
الفئة الأولى: بدون عمل، أي الذين لا يعملون مقبل اجر أو العمل لحسابهم الخاص.

الفئة الثانية: مهيون للعمل، أي الذين ينتظرون فرص العمل أو العمل لحسابهم الخاص.
الفئة الثالثة: الباحثون عن العمل، أي الذين اخذوا خطوات معينة للبحث عن فرصة عمل باجر أو العمل لحسابهم الخاص. وهنا يجب أن نميز بين فئات العاطلين عن العمل فليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلاً عن العمل فهناك الطلبة وكبار السن والمقعدين والمتقاعدين وغيرهم، وعلى العموم فان هناك شرطان أساسيان لتعريف العاطل عن العمل بحسب الإحصاءات الرسمية وهما

1. أن يكون قادراً على العمل .

2. أن يبحث عن فرصة عمل

المبحث الثالث: الإطار النظري

أولاً : النظريات الاقتصادية المفسرة للجريمة

تعد دراسة العوامل الاقتصادية كسبب من أسباب الجريمة من الدراسات المهمة التي بدأت تأخذ صداها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن هنا حاول العديد من الباحثين أن يحددوا العلاقة بين الجريمة وبين الدورات الاقتصادية كالفساد والرخاء مثل (لاكساني Lacassne وراسل Rassal) اللذان حاولا إيجاد العلاقة بين حالة الكساد الاقتصادي العام وما صاحبهما من تدهور في الأوضاع الاقتصادية وانتشار ظاهرة البطالة بشكل ملفت للنظر وبين الجريمة، وقد استخلصا من هذه الدراسة أن انتشار ظاهرة البطالة يصاحبها ارتفاع في معدلات الجريمة وازدياد عدد المجرمين، لذلك وصف بعض العلماء النظام الاقتصادي (Economic System) على أنه أساس الجريمة ومن هؤلاء العلماء (كارل ماركس وبونجيه ووكيتليه وميشيل فري وسيرل بيرت)⁽¹²⁾. وسوف نقترن في دراستنا هذه على تفسير ماركس وبونجيه والتفسير التكاملية للجريمة.

1. التفسير الماركسي للجريمة

أكدت أفكار ماركس منذ عام 1850 على الحتمية الاقتصادية (Economic Determinism) كسبب رئيس في ارتكاب الجريمة، إذ بنى ماركس نظريته عن الجريمة كونها تعبيراً مباشراً عن الأوضاع المادية في المجتمع، أي أن الجريمة تخضع لسماوات متصلة في البنائين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع⁽¹³⁾. إذ يعتمد التفسير الماركسي للسلوك الإجرامي على تحليل السياسة الاقتصادية للرأسمالية كونها تتراوح بين السيطرة والمشاركة، فالطبقة الرأسمالية

⁽⁸⁾ Edwin Sutherland, and Donald Cressey, principles of Criminology, sixth edition, New York, 1960, P. 56.

⁽⁹⁾ عبد الوهاب محمد الوزان، البطالة في الكويت (الواقع والمستقبل)، الكويت، منشورات الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتية، 1997، ص 13.

⁽¹⁰⁾ ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، بيروت، 1988، ص 227.

⁽¹¹⁾ International Labor office, year book, of statistic, Geneva :ILO, 1996, P17.

⁽¹²⁾ عبد الحميد محمود سعيد، التأثيرات المتبادلة بين الجريمة والتنمية، الأمن والحياة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1982، ص 675.

⁽¹³⁾ حسن الساعاتي، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1987، ص 101.

المالكة لوسائل الإنتاج تحاول دائما تحقيق سيطرتها على الطبقة العاملة التي لا تمتلك أي من تلك الوسائل، إذن الجريمة هنا مرتبطة بظروف الصراع بين من يمتلك وسائل الإنتاج وبين من يحاول المشاركة فيها. وبرى ماركس أن المنافسة المستمرة تؤدي إلى تخفيض أجور العمال في الوقت الذي تزداد فيه الطبقة البرجوازية ثراء، بينما تزداد الطبقة العاملة فقرا. ولا شك أن ظروف كالبطالة والاستغلال والفقر تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية ومنها الجريمة. إذن فان ماركس يرى أن الجريمة هي مشكلة تظهر في المجتمع الرأسمالي نتيجة لاستغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة وعندما يختفي هذا الاستغلال تختفي الجريمة. فالجريمة عنده ليست مجرد الخروج على الحق والقانون وذلك لأنهما دائما من نصيب الطبقة المسيطرة اقتصاديا (الرأسمالية)، ولكن الجريمة هي صراع فرد ضد السلطة والظروف السائدة وهذا الصراع وان حتمته الأوضاع الاقتصادية إلا انه ليس من قبيل ما يسمى بالحتمية الاقتصادية فالإجرام نوع من رد الفعل الراض لهذه الحتمية.

2. تفسير وليم بونجيه للجريمة

اتجه العالم الهولندي وليم بونجيه في تفسير الظاهرة الإجرامية على أساس أنها ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ترتبط بعوامل اقتصادية معينة، وذهب كبقية أنصار هذا الاتجاه إلى أن النظام الرأسمالي هو المسبب الرئيس للسلوك الإجرامي، مع حرصه الشديد على إظهار العلاقة الوثيقة بين النظام الرأسمالي والجريمة التي تكون بطبيعة الحال نتيجة حتمية لهذا النظام بسبب الظلم الاجتماعي الذي يلحق بأفراده كما حاول بونجيه أن يثبت أن النظام الرأسمالي وما يصاحبه من منافسات حرة وصراع طبيعي هو المسؤول عن مختلف أنماط الجريمة وخاصة الجريمة المالية، وذلك من خلال إثارة جو خلقي يستند على الأنانية ذلك أن بونجيه اعتبر أن التفكير الإجرامي ينتج عن نقص في التفكير الأخلاقي بسبب الافتقار إلى التربية الأخلاقية، ولما كان هذا النوع من التربية لا يتحقق مع وجود النظام الرأسمالي الذي يسعى إلى تجميع الثروة دون أي اعتبار خلقي⁽¹⁴⁾. لذلك يرى بونجيه النظام الرأسمالي على انه نظام يضعف المشاعر الاجتماعية ويؤدي إلى تركيز الثروة بيد الأقلية وحرمان غالبية أفراد المجتمع الذي ينجم عنه ارتفاع ملحوظ في معدلات الجريمة، والحل عند بونجيه هو أن تكون الملكية عامة لوسائل الإنتاج وعدالة توزيع الثروة واعتماد التربية الأخلاقية كأساس يمكن من خلاله القضاء على الجريمة وخاصة الجرائم الاقتصادية.

3. التفسير التكاملي للجريمة

يرى هذا التفسير انه لا يمكن إسناد الجريمة إلى عامل واحد سواء أكان هذا العامل فرديا أو اجتماعيا، وإنما هي أي الجريمة نتاج مجموعة من العوامل البيولوجية والسيكولوجية والسوسولوجية وأخرى اقتصادية تتضافر فيما بينها تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، فان بعض المنظرين يتجاهلون آراء بعض العلماء الذين يميلون إلى الدراسات التطبيقية التجريبية لان النظريين يتجهون نحو التجريد والتعميم في حين يعمد التطبيقيون إلى دراسة كل حالة على حدة بعد مراعاة الظروف الخاصة بكل حالة وعلى الأغلب تكون هذه الظروف متباينة. ومن أنصار هذه النظرية العالم ركلس (W.Reckless) الذي يرى أن فهم أنواع مختلفة من السلوك يتطلب من الباحث أن يفهم العلاقة القائمة بين الفرد وبين الموقف ضمن إطار النظام الاجتماعي العام للمجتمع. إذ يمثل الفرد في هذه الصورة العناصر الداخلية في حين يمثل الموقف الاجتماعي العناصر الخارجية لها⁽¹⁵⁾. كما يؤكد ركلس على أهمية الضوابط الاجتماعية الداخلية بالنسبة للأفراد الذين يعيشون في المجتمعات الصناعية الحديثة ذات الطبيعة الديناميكية، لأن هؤلاء الأفراد في مثل هذه المجتمعات يقضون معظم أوقاتهم بعيدون عن عوائلهم، وكذلك المجتمعات التي يكون فيها الضبط الاجتماعي الخارجي (سواء كان رسمياً أم غير رسمياً) ضعيفا في السيطرة على سلوك الأفراد، لذلك وجب التأكيد على قوة الضوابط الاجتماعية لديهم من أجل اتساق سلوكهم مع معايير وقيم المجتمع. والتي تكون كمانع يحول دون وقوع الجريمة، لذلك فان هذه النظرية ترى أن الموقف أو النظام الاجتماعي للمجتمع تكمن فيه عناصر الضعف، كالصراع والتوتر والتفكك الأسري والتي إذا ما أصابت الأسرة فإنها تؤدي إلى تصدع بنائها وعدم قيامها بوظائفها تجاه الأبناء. إذ اعتبر ركلس أن الأحداث أو الأطفال الذين يكافئون على أفعالهم الحسنة سواء كان من قبل الأسرة أم من قبل الأصدقاء، عندئذ يتكون لديهم شعور ايجابي بالاعتداد بالنفس على العكس من ذلك إذا ما كوفئ الحدث على أفعاله السيئة من قبل أسرته أو أصدقائه فيتكون لديه شعور سلبي بالاعتداد بالنفس والذي غالبا ما يقوده إلى الانحراف والجريمة⁽¹⁶⁾. وهكذا فان عدم وجود المثل والقيم والأهداف يضعف من إمكانية الفرد في التوافق والجماعة التي ينتمي إليها، فإذا ما توافرت الظروف الملائمة له فلن يواجه صعوبة في الموقف الاجتماعي وأن يسلك الدور المقرر له حسب المعايير، أما إذا واجه الفرد صعوبات وإغراءات شديدة والتي من شأنها أن تزيل تماسكه، فسوف يعاني من مشكلات وتتهار مقاومتته ويقع فريسة للانحراف والجريمة وهذا ما يتفق مع وجهة النظر الإسلامية التي تقر بوجود تعددية في عوامل الانحراف والجريمة ويلعب إسلام الفرد وإيمانه دورا أساسيا في الوقاية من الوقوع فيهما وان عدم الإيمان أو ضعفه يؤدي بالفرد إلى ذلك حتما، ووفقا لهذه الصورة فان الجريمة هي مزيج

(2)14 محمد شلال حبيب، أصول علم الإجرام، مطبعة دار الحكمة، ط2، بغداد، 1990، ص133.

(1)15 حسن الساعاتي، النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي، أبحاث الندوة العلمية (السجون، مزاياها، عيوبها) من وجهة النظر الإصلاحية، في المركز العربي للدراسات العلمية، الرياض، 1984، ص63.

(2)16 مأمون محمد سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1979، ص144.

من العوامل العضوية والاجتماعية طبقاً لمكونات الشخصية الإنسانية، إذ لا يمكن فصل أي عامل من هذه العوامل المكونة للشخصية عن بعضها فهي متداخلة مع بعضها ومكملة لبعضها الآخر. والحقيقة أن كل مظهر جنائي دائماً يكون ناتجاً عن الرابطة الموجودة بين الاستعداد لاتخاذ موقف مناهض للمجتمع.

المبحث الرابع/ أولاً: العلاقة بين البطالة والجريمة

نجد من الضروري في هذه الدراسة أن نفسر العلاقة بين البطالة والجريمة، فالشخص الذي لا يستطيع أن يحقق الحد الأدنى من حاجاته الأساسية للحياة قد لا يجد أمامه وسيلة لإشباع هذه الحاجات إلا الجريمة فيسلك سبيلها. إن مشكلة البطالة وتفشي الفقر واقترانها بالجريمة قد لوحظت منذ أقدم العصور، إذ نجد أن (أرسطو وأفلاطون) يركزان على أن البطالة وما تنتجه من فقر يولد الانفعالات المتدنية لدى الأفراد نتيجة لشعورهم بانعدام العدالة وهذا الوضع يقود إلى الرذيلة بجميع صورها بما فيها الجريمة⁽¹⁷⁾. لقد تباينت معدلات البطالة في القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين وقد بلغت أعلى معدلاتها في المجتمعات الغربية عموماً مع مطلع الثلاثينات من القرن العشرين فوصلت في بعض البلدان مثل بريطانيا وألمانيا إلى 20% من القوى العاملة، وكان لآراء المفكر البريطاني الشهير (جون مينارد كينز) دور مهم في وضع السياسات العامة في أوروبا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وكان (كينز) يرى أن البطالة تعود في مجملها إلى الافتقار إلى القوة الشرائية اللازمة لابتياح السلع مما لا يحفز على زيادة الإنتاج ويؤدي بالتالي إلى تناقص الطلب على القوة العاملة وتزايد معدلات البطالة مما يعني ارتفاع معدلات الجريمة⁽¹⁸⁾. أما في العالم العربي فيشير تقرير اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة والذي صدر في أوائل أيلول (سبتمبر) 2003 إلى أن حوالي نصف سكان العالم العربي يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، كما أشار التقرير إلى أن معدلات البطالة مرشحة للاستمرار والتزايد بسبب النمو الاقتصادي العربي الضعيف⁽¹⁹⁾. أن للعلاقة الطردية التي تجمع بين البطالة والجريمة مساوئ جمة تتولد لدى الفرد فتعكس على سلوكه الاجتماعي داخل المجتمع، فالبطالة تهيب الأرض الخصبة والظروف المناسبة للطريق نحو الجريمة، وهذه الظروف تظهر بشكل واضح في أغلب الأحيان عند عدم الحصول على فرصة عمل وخصوصاً لدى الشباب والمراهقين حيث تكون أي البطالة أحد أبرز الأسباب المباشرة التي تقود الفرد إلى السرقة أو غيرها من الأفعال المخالفة للقانون بمثابة رد فعل استثنائي ضد المجتمع. لقد شهد المجتمع العراقي انتشار ظاهرة البطالة بشكل ملحوظ وخاصة بعد انهيار النظام السياسي عام 2003 نتيجة لتسريح مئات الآلاف من أفراد الجيش وكذلك أعداد كبيرة من الموظفين بسبب حل بعض الوزارات وتوقف المعامل والشركات الحكومية فضلاً عن قلة فرص العمل الأمر الذي أدى إلى تفاقم حجم الظاهرة لاسيما وسط الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية المتردية التي يمر بها البلد ناهيك عن تباطؤ النظام الاقتصادي عن أداء مهامه، فضلاً عن تقييد الاقتصاد العراقي بديون ضخمة وعجز كبير أصاب شتى مؤسساته الاقتصادية عن النهوض والاستمرار في انجاز وظائفها، كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى ارتفاع معدلات الانحراف والجريمة في المجتمع ناهيك عن ظهور جرائم لم تكن معهودة من قبل وخصوصاً تلك التي تتميز بالطابع الإرهابي. وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن البطالة تحتوي على بذور الجريمة لأنها تتضمن العناصر الانحرافية التالية⁽²⁰⁾.

1. عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل عن العمل زماناً ومكاناً .
2. تحلل أساليب الرقابة وموانع الجريمة بالنسبة للعاطل نفسه.
3. سيطرة عوامل الضياع وعدم الاستقرار وفقدانه للأمل أي أصابته بالانومي وشعوره بالاغتراب.
4. شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ من قبل المجتمع.

وهذه كلها عوامل قد تؤدي تحت ظروف معينة إلى ارتكاب الجريمة، لكن لا يمكن القول أن البطالة أو الكساد أو التقلبات الاقتصادية أو الفقر هي السبب المباشر لارتكاب الجريمة لأصبح كل عاطل عن العمل مجرماً وهو أمر يرفضه واقع البحث السوسولوجي ويفتقر إلى الأدلة، ولكن يمكن القول البطالة هي أحد الأسباب التي تؤدي الفرد إلى ارتكاب الجريمة.

ثانياً: الآثار الاجتماعية الناجمة عنهما

عجزت الدراسات الاقتصادية التطبيقية التي ظهرت مع ظهور الأعمال المؤثرة لبيكر (Becker, 1968) و أهريش (Ehrlich, 1973) عن الاتفاق على نوع العلاقة بين معدلات الجريمة والمتغيرات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية. ويرتكز عمل كل من (بيكر وأهريش) على أن الأفراد يتصرفون بطريقة عقلانية لتعظيم المنفعة

(17) عمر محيي الدين صوري، الجريمة أسبابها—، دراسة مقارنة في الشريعة والقانون والعلوم الاجتماعية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2003، ص114.

(18) أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم د.فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت، 2005، ص461.

(19) عبد الرحمن محمد العيسوي، تحليل ظاهرة الفقر: دراسة في علم النفس الاجتماعي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2009، ص333.

(20) عمر محيي الدين صوري، مصدر سابق، ص117.

المتوقعة من ارتكاب الجريمة. ويضيفان أن الغرامات واحتمال الوقوع في القبض تردع الأفراد من القيام بذلك الفعل. وحسب نموذج Becker-Ehrlich يرتكز المنهج الاقتصادي في دراسة تصرف الأفراد نحو العمل الإجرامي ضمن التصرف العقلاني، على أن الأفراد يختارون البديل الأفضل بمقارنة التكاليف والعوائد من الخيار المتاح لديهم ويقوم الأفراد بتوزيع أوقاتهم بين الأعمال المشروعة والخطرة غير المشروعة. فإذا كانت فرص العمل نادرة وغير متوفرة مقارنة مع العوائد المتوقعة من الجريمة فإن النموذج يتوقع ارتفاع الجريمة⁽²¹⁾. ويعد ارتفاع معدلات البطالة واحدا من أبرز محددات الجريمة، وتبع ذلك العديد من الدراسات في محاولة منها لمعرفة فيما إذا كانت البطالة سببا في الجريمة. وهناك بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (Socio-economic factors) لها تأثيرها في الجريمة مثل الفقر، وتفاوت الدخل، والاستقرار السياسي، والنوع الاجتماعي، والعرق، والعمر.

ولم تتوصل الدراسات والبحوث في اقتصاديات الجريمة إلى إجماع كامل بأن ارتفاع معدلات البطالة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة، فقد كانت نتائج الدراسات التطبيقية متناقضة فيما بينها ولكن هناك أجماع في غالبية الدراسات على وجود علاقة بدرجة عالية من القوة بين معدلات البطالة وبين معدلات الجريمة. وأما بعضها الآخر فلم تجد علاقة سببية بين البطالة ومعدل الجريمة. ويعود الاختلاف في النتائج إلى الاختلاف في البيانات المستخدمة. وغالبا ما تنتقد الدراسات الأولى عن الجريمة من قبل الاقتصاديين بأنها النماذج الاقتصادية للجريمة معمولة ضمن إطار نماذج غير ديناميكية. وهناك أسباب عديدة تبرز أهمية النماذج الديناميكية من الناحية التطبيقية والتجريبية، من خلال تطوير درجة الملائمة عندما يتضمن النموذج المتغير بفترة تباطؤ أو ترابط البواقي التلقائي⁽²²⁾. وتعود الدوافع وراء إجراء هذه الدراسة إلى تزايد أعداد الجريمة بمختلف أنواعها وخاصة تلك التي لها علاقة بالجانب الاقتصادي، وقد دفع تزايد الجرائم إلى الاهتمام بالآثار المترتبة على ذلك من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ناهيك عن العوامل السيكولوجية والموقفية المؤثرة في ارتكاب الجريمة. إن للبطالة آثار جمة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية والنتيجة عن التدني في الدخل الفردي والناجم أصلا عن تفشي ظاهرة البطالة وسوف تقتصر على الآثار الاجتماعية لها، إن لتدني المستوى المعيشي والتعليمي والصحي وذلك التروحي وغيرها إلى جانب تفشي مظاهر اليأس وخيبة الأمل وعدم الرضا والإحباط وضعف الانتماء وقلة الولاء والدخول في دائرة الاغتراب (Alienation) والتي قد ينتج عنها مجتمعة مشكلات عديدة كالتفكك الأسري والانحراف الأخلاقي والطلاق والجريمة يعد الفقر أبرز الآثار الاجتماعية للبطالة وهو عامل أساس في اندفاع الفرد نحو الجريمة إشباعا لحاجاته الأساسية الجسمية منها أو الاجتماعية أو النفسية. والفقر هو انخفاض مستوى المعيشة الذي إذا طال أمده أثر على صحة الفرد وأخلاقه واحترامه لذاته وللآخرين، فهناك فقر وهناك فقراء بل وهناك منهم تحت خط الفقر (Poverty Line) (الأمر الذي يؤدي إلى تردي صورة الحياة والتي تعتمد على جملة من المؤشرات الطبيعية/المادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مما قد يدفع بالفرد إلى الشعور بالإحباط فلا يستطيع إشباع حاجاته الأساسية فضلا عن حاجاته الكمالية فيعيش الفرد في حالة من الضياع وفقدان المعايير (الانومي) وضعف في انتمائه لوطنه ويغترب داخل مجتمعه، كذلك شعوره بتهمته بانه يهدد البناء الأسري نتيجة تردي أساليب التنشئة الاجتماعية بسبب غياب الأب على اعتبار أن الأسرة في مجتمعنا العربي والعراقي على وجه الخصوص ذات طابع أبوي (Patriarchal Family) ونتيجة لفقدان الأب أو غيابه عن الأسرة قد يتعرض الأبناء في كثير من الأحيان إلى الانحراف وخاصة أن الأم في هذه الحالة لا تستطيع لوحدها مراقبة وتوجيه سلوك أبنائها وخاصة الكبار منهم)⁽²³⁾

ثالثا: تحليل العلاقة عن البطالة والجريمة

قامت محاولات عديدة للكشف عن العلاقة بين البطالة والجريمة، إذ أثبتت مجمل هذه المحاولات وجود علاقة بينهما إذ تؤيد بعض الدراسات الحديثة في أوروبا وأمريكا إثبات هذه العلاقة وان كان بعضها قد أشار إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة لاسيما بين المجرمين العائدين⁽²⁴⁾. ومن خلال دراستنا هذه نجد أن البطالة هي ظاهرة متفشية في عموم مجتمعاتنا العربية وخصوصا في المجتمع العراقي إذ تشير البيانات وان تباينت حسب تقديرات بعض الوزارات والجهات المعنية، إذ أشارت صحيفة أل (سي بي أي) الأمريكية في أحد استطلاعاتها إلى أن معدل البطالة يصل إلى 25%. وقد ذكرت وزارة التخطيط العراقية أن معدل البطالة يشكل قرابة 30%، في حين

²¹⁽¹⁾ Yeşim and Gülcan, (2006), "Different Categories of Crime and their Socio-Economic Determinants in Turkey: Evidence from Vector Error Correction Model", Unpublished paper, Dukuz Eylül University, Faculty of Business, Department of Economics.

⁽²⁾²² محمد عبد الله البكر، "أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع: دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 32، العدد 2، 2004، ص78.

⁽¹⁾²³ عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984، ص117.

⁽²⁾²⁴ عبد الفتاح عوجة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992، ص151.

تؤكد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أنها وصلت إلى 48%. ومما تجدر الإشارة إليه أن هنالك صعوبات كثيرة لقياس معدل البطالة في العراق. وبالنظر إلى زيادة النشاط العمراني والمشاريع بعد انتهاء الحرب تقتض هذه القاعدة البيانية وجود انخفاض في مستوى البطالة⁽²⁵⁾.

جدول رقم (1)*

جدول يبين معدل البطالة على الصعيد الوطني منذ أيار 2003 وحتى نيسان 2007

الشهر	معدل البطالة على الصعيد الوطني	الشهر	معدل البطالة على الصعيد الوطني
أيار	27-40%	أيار 2003	N/A
حزيران	27-40%	حزيران	50-60%
تموز	27-40%	تموز	N/A
أب	27-40%	أب	50-60%
أيلول	27-40%	أيلول	N/A
تشرين الأول	27-40%	تشرين الأول	40-50%
تشرين الثاني	25-40%	تشرين الثاني	N/A
كانون الأول	25-40%	كانون الأول	45-55%
كانون الثاني 2006	25-40%	كانون الثاني 2004	30-45%
شباط	25-40%	شباط	30-45%
آذار	25-40%	آذار	30-45%
نيسان	25-40%	نيسان	30-45%
أيار	25-40%	أيار	30-45%
حزيران	25-40%	حزيران	30-40%
تموز	25-40%	تموز	30-40%
أب	25-40%	أب	30-40%
أيلول	25-40%	أيلول	30-40%
تشرين الأول	25-40%	تشرين الأول	30-40%
تشرين الثاني	25-40%	تشرين الثاني	30-40%
كانون الأول	25-40%	كانون الأول	28-40%
كانون الثاني 2007	25-40%	كانون الثاني 2005	27-40%
شباط	25-40%	شباط	27-40%
آذار	25-40%	آذار	27-40%
نيسان	25-40%	نيسان	27-40%

(غير متوفر (N/A)

أما في المجتمع الأردني باعتباره مجتمعا عربيا له خصوصيته من حيث العادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية نلاحظ أن أعداد الجرائم المرتكبة تأخذ اتجاها متزايدا بشكل عام رغم التذبذب فقد بلغ المتوسط السنوي (24547) جريمة. وبلغ أقصى عدد (46713) جريمة سنة 1997 في حين انخفضت أعداد الجرائم إلى أدنى مستوى لها (10400) جريمة وذلك في عام 1973. وإذا نظرنا إلى معدلات نمو الجريمة نجد أن متوسط معدل النمو السنوي بلغ (4.19%) سنويا، بلغ أقصى معدل نمو (30.13%) سنة 1986 في حين وصلت معدلات نمو الجريمة أدنى قيمة لها (-39.7%) سنة 1982.

على الرغم من أن ظاهرة البطالة ليست جديدة على الاقتصاد الأردني، بل تعود في جذورها إلى أكثر من نصف قرن، تحديدا منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين، فقد بلغ متوسط معدلات البطالة آنذاك ((16.5% تقريبا إلا

(3)25 ميشيل هانلون وجاسون كامبل , تتبع متغيرات إعادة الاعمار والأمن في العراق بعد سقوط النظام السابق ترجمة وتعليق المركز الوطني للإعلام قسم

الرصد ، سلسلة دراسات 3، 28 شباط 2008، ص51.

*26 ميشيل هانلون وجاسون كامبل، مصدر السابق، ص50.

أنها لا تزال إلى يومنا هذا وبعد خمسة عقود تراوح حول هذا المعدل تقريبا باستثناء الفترة التي امتدت من أواسط السبعينيات حتى بداية عام (1982) كما هو موضح في الجدول أدناه .

جدول رقم(2) يبين معدلات البطالة وأعداد المتعطلين عن العمل في الأردن للفترة
(1970-2006)*

السنة	1970	1976	1982	1988	1994	2000	2006
معدل البطالة (%)	13.7	1.6	4.3	8.8	15.3	13.7	14.0
أعداد المتعطلين عن العمل (بالآلاف)	41.0	5.9	19.4	50.4	171.3	162.1	191.2

أما في بعض البلدان العربية كالمملكة العربية السعودية نجد إن العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات الجريمة علاقة طردية بين بعض المتغيرات كالبطالة والمستوى التعليمي والجريمة، إذ حاولت دراسة محمد البكر من خلال تحليلها لسيكولوجية البطالة والأبعاد النفسية للعاطل عن العمل أثبتت وجود علاقة قوية بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية والسلوك الإجرامي لدى الشباب السعودي⁽²⁸⁾. وفي دراسة أخرى شملت عينة من بعض أقطار الوطن العربي (تونس، مصر، السودان) والتي شملت (861) فردا من تلك الدول وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تدني مستوى المهارة لدى العامل يؤدي إلى انخفاض إنتاجيته مما يدفع صاحب العمل إلى فصله من العمل ويصبح بعدها عاطل عن العمل الأمر الذي يدفعه إلى ارتكاب الجريمة. ومن أسباب الجريمة كذلك المشاكل الاجتماعية وعدم الاستقرار وشعور الفرد العاطل عن العمل بالفشل والإحباط⁽²⁹⁾.

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نقف على النتائج التالية

1. وجود علاقة طردية بين ارتفاع معدلات البطالة ونسب الجريمة .
2. هناك علاقة قوية بين المتغيرات الاقتصادية (البطالة بأنواعها، الكساد، الانكماش الاقتصادي وغيرها) .
3. تؤثر البطالة بصورة سلبية على السلوك الاجتماعي بالنسبة للفرد حيث من الممكن إن تؤدي إلى الانحراف والتحلل الاجتماعي .
4. تبين إن ظاهرة البطالة لا يمكن حصرها في مجتمع واحد أو زمن معين فهي موجودة في كافة المجتمعات والأزمان وإن تباينت نسبتها .
5. من الصعب رد أسباب البطالة إلى عامل واحد فهناك عدة عوامل تسبب البطالة وكثيرا ما تتداخل فيما بينها ومن هذه العوامل النمو السكاني المتسارع قصور جهود التنمية ورداءة الأداء الاقتصادي وارتفاع الأجور ورفع سن التقاعد والاستعانة بالأيدي العاملة غير الوطنية وتزايد خروج المرأة إلى سوق العمل .

المقترحات

1. توفير فرص عمل للعاطلين من خلال تفعيل دور القطاع الخاص عن طريق فتح باب الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ذات النفع العام .
2. العمل على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها قطاعات واسعة في المجتمعات العربية .

*27 السنوات (1970-1994): ا.د حسين طلافحة، د. خميس الفهداوي،

دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني، جامعة اليرموك، 1998، ص 40.

** السنوات (2000-2006): معدل البطالة: الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، التقرير السنوي 2000-2006 عدد المتعطلين: وزارة العمل، التقرير السنوي 2000.2006.

⁽¹⁾²⁸ محمد عبد الله البكر، مصدر سابق، 14.

⁽²⁾²⁹ أحمد حويطي وبدر عبد المنعم، "علاقة البطالة بالجريمة والانحراف بالوطن العربي"، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات، 1999، ص 134.

3. فتح قنوات للتنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال حماية العاطلين عن العمل وأسرههم كمدخل علاجي لمواجهة صعوبات الحياة وكتدبير احترازي لحمايتهم من الوقوع الجريمة .

4. الاهتمام بتوفير الخدمات الضرورية في المناطق التي يقيم فيها الفقراء وتحسين ظروفهم المعيشية من خلال فتح دورات للتدريب والتطوير المهني وإلا تحولت هذه المناطق إلى بؤر لتفريخ الجريمة والمجرمين .

المصادر المراجع العربية

1. ابن منظور، لسان العرب ، مادة جرم، المجلد 12، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1956، ص91.
2. أحمد حويطي وبدر عبد المنعم ،"علاقة البطالة بالجريمة والانحراف بالوطن العربي"، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات، 1999، ص134.
3. أميل دوركهايم ،قواعد المنهج في علم الاجتماع ،ترجمة محمود قاسم ،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، 1961، ص160.
4. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم د.فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت، 2005، ص461 .
5. بدر الدين علي ، الجريمة والمجتمع، دار الكتاب العربي ،القاهرة ، 1969، ص10.
6. حسن الساعاتي، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1987، ص101 .
7. حسن الساعاتي، النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي، أبحاث الندوة العلمية (السجون، مزاياها، عيوبها) من وجهة النظر الإصلاحية، في المركز العربي للدراسات العلمية، الرياض، 1984، ص63.
8. رمسيس بهنام ،علم الإجرام ،دار المعارف ، الإسكندرية ، 1989، ص169.
9. عبد الحميد محمود سعيد، التأثيرات المتبادلة بين الجريمة والتنمية، الأمن والحياة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1982، ص675.
10. عبد الرحمن محمد العيسوي، تحليل ظاهرة الفقر: دراسة في علم النفس الاجتماعي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2009، ص333.
11. عبد الفتاح عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992، ص151.
12. عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984، ص117 .
13. عبد الوهاب محمد الوزان، البطالة في الكويت(الواقع والمستقبل)، الكويت، منشورات الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتية، 1997، ص13 .
14. عمر محمد الشيباني، منهاج البحث الاجتماعي، ط 3، مطابع دينار، ليبيا ، 1989، ص68 .
15. عمر محيي الدين صوري، الجريمة أسبابها—، دراسة مقارنة في الشريعة والقانون والعلوم الاجتماعية ،دار الفكر، دمشق، ط1، 2003، ص114.
16. مأمون محمد سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة، 1979، ص144.
17. محمد شلال حبيب، أصول علم الإجرام، مطبعة دار الحكمة ،ط2، بغداد، 1990، ص133.
18. محمد عبد الله اليكر، "أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع: دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 32، العدد 2، 2004، ص78.
19. ميشيل هانلون وجاسون كامبل ، تتبع متغيرات إعادة الأعمار والأمن في العراق بعد سقوط النظام السابق ترجمة وتعليق المركز الوطني للإعلام قسم الرصد ، سلسلة دراسات 3، 28 شباط 2008، ص51.

المصادر الأجنبية

- 1 . Edwin Sutherland ,and Donald Cressey , principles of Criminology, sixth edition, New York , . 1960,P. 56
- 2 . International Labor office, year book, of statistic, Geneva :ILO, 1996, P17.
- 3 . Walter Lundin , Emile Durkheim in Pioners in Criminology, Second Edition, New York ,1977 . 3 P.385
- 4 . Webster ,Nithir, New International Dictionary ,(U.S.A) the Lake Side Press, 1959,P.536 .
- 5 . Yeşim and Gülcan, (2006), "Different Categories of Crime and their Socio-Economic Determinants in Turkey: Evidence from Vector Error Correction Model", Unpublished paper, Dukuz Eylül University, Faculty of Business, Department of Economics.